Document: EB 2007/90/R.15/Rev.1
Agenda: 9(b)(iv)
Date: 18 April 2007
Distribution: Public
Original: English

A

IFAD
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر

تقرير رئيس الصندوق

قرض ومنحة مقترح تقديمهما إلى جمهورية كينيا

لبرنامج تسويق محاصيل البستنة لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة

المجلس التنفيذي - الدورة التسعون
روما، 17-18 أبريل/نيسان 2007

للموافقة

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

تعرض هذه الوثيقة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي يرجى من السادة المدراء التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

Tom Anyonge
كبير موظفي دعم البرامج
هاتف: 2260 5459 06 39+
بريد إلكتروني: t.anyonge@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra
الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية
هاتف: 2374 5459 06 39+
بريد إلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

المحتويات

توصية بالموافقة **ii**

خريطة منطقة البرنامج **iii**

موجز التمويل **iv**

أولاً- البرنامج **1**

ألف- فرصة التنمية الرئيسية التي يتناولها البرنامج 1

باء- التمويل المقترح 1

جيم- المجموعة المستهدفة والمشاركة 2

دال- الأهداف الإنمائية 3

هاء- التنسيق والمواءمة 4

واو- المكونات وفئات النفقات 4

زاي- الإدارة، مسؤوليات التنفيذ والشراكات 5

حاء- الفوائد والمبررات الاقتصادية والمالية 6

طاء- إدارة المعرفة والابتكار وتوسيع النطاق 6

ياء- المخاطر الرئيسية 7

كاف- الاستدامة 7

ثانياً- الوثائق القانونية والسند القانوني **7**

ثالثا – التوصية **8**

الملحق

الضمانات الهامة المدرجة في اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها 9

الذيول

الذيل الأول – الوثائق المرجعية الرئيسية

الذيل الثاني – الإطار المنطقي

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعوٌّ إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالقرض والمنحة المقترح تقديمهما إلى جمهورية كينيا لبرنامج تسويق محاصيل البستنة لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة، بصيغتها الواردة في الفقرة 36.

خريطة منطقة البرنامج

جمهورية كينيا

برنامج تسويق محاصيل البستنة لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة

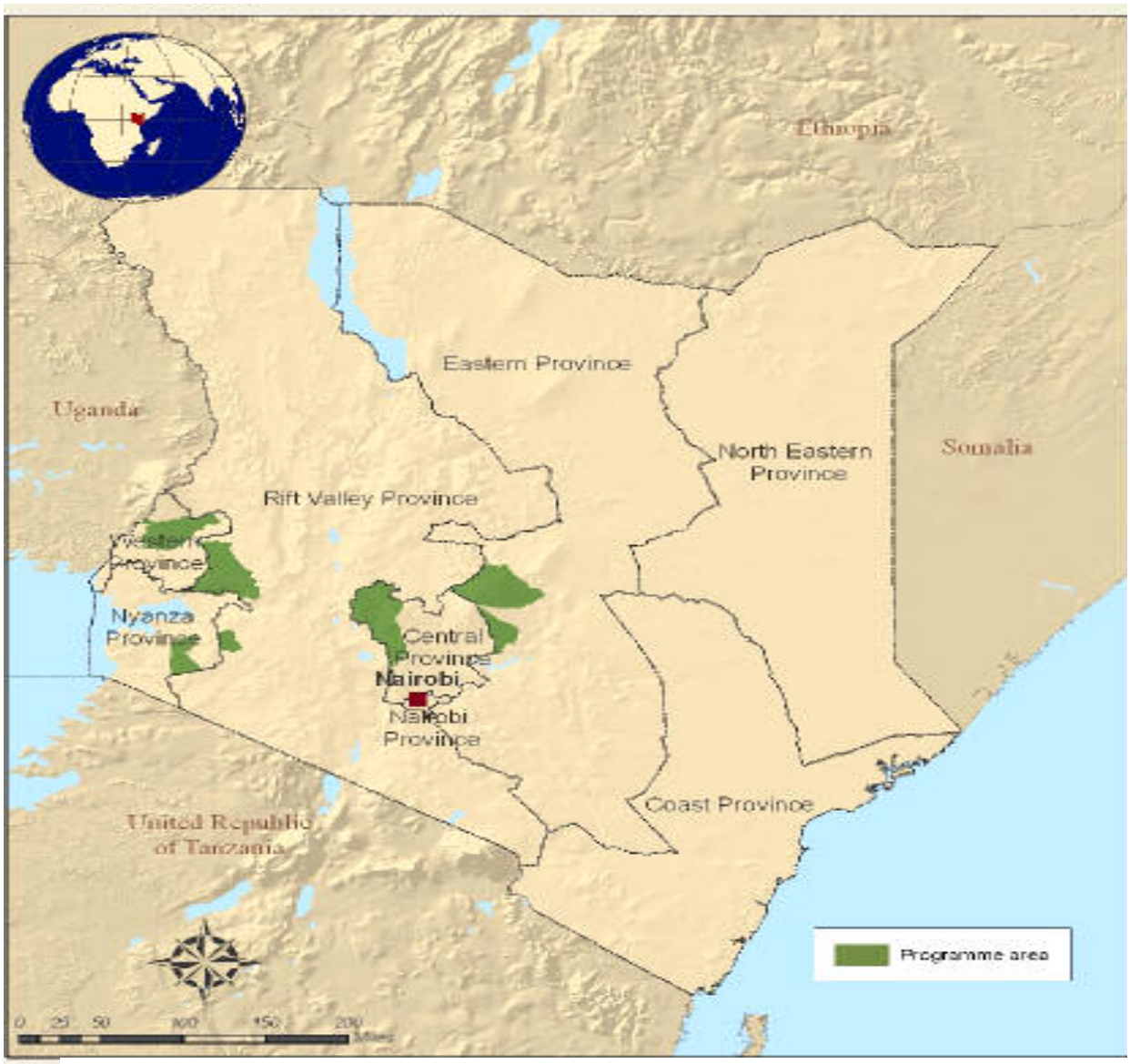

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

جمهورية كينيا

برنامج تسويق محاصيل البستنة لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة

موجز التمويل

المؤسسة المبادرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	جمهورية كينيا
الوكالة المنفذة:	وزارة الزراعة وشركاؤها
التكلفة الكلية للبرنامج:	26.59 مليون دولار أمريكي
قيمة قرض الصندوق:	15.6 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 23.43 مليون دولار أمريكي تقريبا)
قيمة منحة الصندوق:	000 335 وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 000 500 دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:	40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها 10 سنوات، ويتحمل رسم خدمة مقداره ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75 في المائة) سنويا.
مساهمة المقترض:	1.62 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	1.04 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	يشرف عليه الصندوق إشرافاً مباشراً

القرض والمنحة المقترح تقديمهما إلى جمهورية كينيا من أجل برنامج تسويق محاصيل البستنة لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة

أولاً- البرنامج

ألف- فرصة التنمية الرئيسية التي يتناولها البرنامج

1- يعيش أكثر من نصف سكان كينيا في فقر. وأغلبية الفقراء في البلد أفراد في أسر صاحبة حيازات صغيرة تقطن في مناطق مكتظة بالسكان وتوجد لديها إمكانيات زراعة تتراوح بين العالية والمتوسطة. وتُنتج كل هذه الأسر محاصيل البستنة، مما يجعل إنتاج البستنة النشاط الاقتصادي الذي يُمارَسُ في كينيا على أوسع نطاق ممكن. وتبيع معظم الأسر، بما في ذلك الأسر التي تعيش تحت خط الفقر، جزءاً من محاصيل البستنة التي تنتجها في السوق المحلية. وسيسعى البرنامج إلى استغلال الدور الهام لإنتاج محاصيل البستنة وبيعها إلى أعداد كبيرة من الأسر الفقيرة من أجل تحسين توريد المدخلات إليها وتعزيز الأسواق التي تبيع فيها محاصيلها.

باء- التمويل المقترح

الشروط والأوضاع

2- يقترح أن يقدم الصندوق إلى جمهورية كينيا قرضاً بمبلغ مقداره 15.6 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل 23.43 مليون دولار أمريكي تقريباً) بشروط تيسيرية للغاية، ومنحةً بمبلغ مقداره 000 335 وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل 000 500 دولار أمريكي تقريباً) للمساعدة على تمويل برنامج تسويق محاصيل البستنة لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة. سيكون أجل القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها 10 سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75 في المائة) سنويا.

العلاقة مع نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق

3- المبلغ المخصص لكينيا بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق على مدى دورة النظام البالغة ثلاث سنوات هو 24 مليون دولار أمريكي.

عبء الدين الوطني والقدرة الاستيعابية للدولة

4- كانت نسبة ديون كينيا الخارجية إلى صادراتها 109 في المائة في سنة 2004، ومن المتوقع أن تنخفض إلى 101 في المائة خلال الفترة 2005-2008. وكانت تكلفة خدمة الديون الخارجية في سنة 2004 تساوي 8 في المائة من قيمة الصادرات و9 في المائة من الإيرادات المالية. وانخفضت النسبة الأخيرة إلى 7 في المائة بعد إعادة جدولة الديون من قبل نادي باريس. ويبلغ مجموع المتبقي من قروض الصندوق لكينيا 115 مليون دولار أمريكي، وهو عبارة عن قروض لثلاثة مشروعات وبرنامج واحد. وهذه كلها جارية في الوقت الحاضر، وإن كان من المقرر إنجاز مشروع زراعة البستنة والمحاصيل

الغذائية التقليدية في المحافظة الشرقية في يونيو/حزيران 2007. وكان البلد يخدم قروضه بانتظام ومن المتوقع أن يظل كذلك. وإن تقوية قدرات موظفي الحكومة وكثافة استخدام مقدمي الخدمات من القطاع الخاص ستضمنان ألاّ تكون القدرة الاستيعابية عائقاً أمام التنفيذ.

تدفق الأموال

5- ستُوجَّه الأموال بواسطة حساب خاص يديره البنك المركزي لكينيا إلى حساب الخزانة الذي يديره دائرة المحاسب العام. وستُصرف الأموال من هذا الحساب إلى حساب برنامج تديره وحدة إدارة البرنامج. وستُحوِّل الوحدة الأموال إلى مقر الوزارة الرائدة (وزارة الطرق والأشغال العامة)، وإلى مؤسسات الدولة المشاركة على أساس المبالغ المحددة في خطة العمل والميزانية السنوية. وستطبق إجراءات الدفع المباشر على العقود التي تمنح بموجب عطاءات تنافسية دولية ووطنية.

ترتيبات الإشراف

6- سيكون البرنامج تحت الإشراف المباشر للصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الاستثناءات من الشروط العامة للصندوق بالنسبة لتمويل التنمية الزراعية والسياسات التشغيلية

7- لا توجد أي استثناءات منظورة. وتم الاتفاق على خطة التوريد لفترة الـ 18 شهراً الأولى أثناء المفاوضات بشأن القرض.

التسيير

8- سيُضمَنُ التسيير الجيد بواسطة العطاءات التنافسية على العقود وبواسطة الإجراءات الإدارية والمالية الشفافة. وسيتم الاتفاق مع الصندوق على أشكال تقديم القوائم المالية وتقارير مراجعة الحسابات والتقارير المرحلية قبل صرف أول دفعة من القرض، وستقوم بعثات الإشراف بفحصها لضمان امتثالها للاتفاقية. وقد اتفق الصندوق مع الحكومة على أن يقوم مقدم خدمات من القطاع الخاص بمراجعة داخلية متجددة للحسابات. وستكون هذه المراجعة مكملة للإدارة المالية للبرنامج، وجهود الرصد والمتابعة، وستساعد على توفير عمليات تقييم مالي مستقل منتظمة، والتنبيه إلى المشاكل المالية المحتملة، وتيسير اتخاذ إجراءات تصحيحية في الوقت المناسب.

جيم- المجموعة المستهدفة والمشاركة

المجموعة المستهدفة

9- سيصل البرنامج بصورة مباشرة إلى نحو 600 مجموعة، تتألف من 000 12 أسرة زراعية صاحبة حيازات صغيرة، أو نحو 000 60 نسمة. وبصورة غير مباشرة إلى نحو 000 85 أسرة وسيراعي نهج الاستهداف المستخدم مدى شدة الفقر واتساع انتشاره، ومقدار إنتاج البستنة، ووجود برامج تكميلية في المنطقة تمولها جهات مانحة. وسيكون 36 في المائة من المجموعة المستهدفة بوجه عام نساءً.

نهج الاستهداف

10- تمشّياً مع سياسة الصندوق في تحديد الأهداف، سيستهدف البرنامج التسويق وأنشطة القيمة المضافة التي سيكون لها أكبر الأثر على التنمية بطريقة تفيد منتجي محاصيل البستنة ذوي الدخل المنخفض. وسيكون حجر الزاوية في هذا النهج مجموعة من التحليلات التشخيصية لسلسلة القيم، سيتم الاضطلاع بها في بداية البرنامج، لتعيين العراقيل التي تقيِّد توريد المدخلات وسلاسل التسويق، التي تعترض طريق زيادة الدخل الصافي لمنتجي محاصيل البستنة أصحاب الحيازات الصغيرة. وقد صُمِّمَ إجراء لاختيار أنشطة البرنامج على وجه يضمن معه أن يُزيل البرنامجُ أكبر عدد ممكن من هذه العراقيل دون أن يعوق النُّظُم الطبيعية المدفوعة بالسوق لتوريد المدخلات وتسويق المحاصيل.

المشاركة

11- صُمِّمَت تحليلات سلسلة القيم كمجموعة من الدراسات التي تركز على مقاطعات معينة وتضمن مشاركة أصحاب المصلحة مشاركة تامة في كل مرحلة من مراحل العملية، بما في ذلك وضع اللمسات الأخيرة على استنتاجات التوصيات. وسيبني عنصر تعزيز المؤسسات قدرات مجموعات المزارعين لتمكينها من المشاركة في تخطيط الأنشطة، وتنفيذها، ورصدها، وتقييمها.

دال- الأهداف الإنمائية

أهداف البرنامج الرئيسية

12- تتمثَّل الأهداف الإنمائية فيما يلي: (i) زيادة الدخل وتقليل الفقر لدى الأسر الريفية الفقيرة والعاطلين عن العمل والعاملين عمالة ناقصة في مناطق تتوفر فيها إمكانيات زراعية تتراوح بين المتوسطة والعالية، وتكون البستنة فيها مصدراً هاماً من مصادر سبل المعيشة؛ (ii) تحسين صحة الكينيين ورفاههم بزيادة إنتاج البستنة المستهلك داخل البلد كيفاً وكماً. وستتم متابعة هذه الأهداف بالسعي إلى: (أ) زيادة مخرجات أصحاب الحيازات الصغيرة المفتقرين إلى الموارد من إنتاج البستنة للسوق المحلية؛ ـ والهوامش الصافية التي يكسبونها من كل وحدة أرض. (ب) زيادة فرص العمل في إنتاج محاصيل البستنة وتجهيزها؛ (ج) تخفيض التكلفة التي يدفعها المستهلكون لمنتجات البستنة المستهلكة داخلياً وزيادة جودتها.

الأهداف السياساتية والمؤسسية

13- سيساند البرنامج عمل وحدة تنسيق القطاع الزراعي التي أنشئت لتيسير تنفيذ استراتيجية الحكومة لإنعاش الزراعة وتنسيق جهود جميع أصحاب المصلحة المعنيين بالزراعة وتحسين صياغة السياسات في قطاع البستنة. وسيقوم البرنامج بتحديد أدق بتعزيز عمل الوحدة من خلال مساندة صياغة السياسات وتحسين الأطر القانونية والتنظيم وإنشاء نظام للإبلاغ ومستوى النزاعات المتصلة بسوء نوعية المدخلات الزراعية أو سوء بيعها.

المواءمة مع سياسات الصندوق واستراتيجياته

14- يستند البرنامج المقترح إلى الدروس التي سبق تعلُّمُها من مبادرات الصندوق في كينيا في الآونة الأخيرة. وهو يعزز استراتيجية تحسين إنتاجية المزارع ودخلها بواسطة نُهُج للتنمية الريفية المتكاملة

تقوم على أساس المجتمع المحلي. ويتفق دعم البرنامج للمجموعات مع الإطار الاستراتيجي للصندوق، الذي يؤكد تعزيز قدرة فقراء الريف ومنظماتهم، ويزيد إمكانيات وصولهم إلى الأسواق. ويتفق البرنامج أيضاً مع الاستراتيجية الإقليمية للصندوق في إفريقيا الشرقية والجنوبية ووثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية لكينيا لعام 2001 في تركيزها على تنمية المؤسسات لتمكين سكان الريف والعمل على إقامة صلات فعالة ومنصفة بين المنتجين وفرص السوق.

هاء- التنسيق والمواءمة

مواءمة الأولويات الوطنية

15- البرنامج متوائم تواؤُماً تاماً مع وثائق الحكومة السياسية والاستراتيجية، التي تعتبر الحد من الفقر هدفاً وطنياً رئيسياً ينبغي تحقيقه بواسطة تحويل الزراعة إلى نشاط اقتصادي مربح وموجَّهٍ نحو التجارة وقادر على المنافسة.

التنسيق مع الشركاء الإنمائيين

16- تم وضع البرنامج بالتشاور التام مع الشركاء المعنيين بالتنمية الزراعية والريفية. وهو يكمل مجموعة من البرامج والمشاريع المدعومة من قبل جهات مانحة ومنظمات غير حكومية تركز على الإنتاج صغير الحجم، ومن بينها: (i) البرنامج الوطني للإرشاد الزراعي والحيواني، الذي تموله الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي؛ (ii) المشروع الكيني للإنتاجية الزراعية، الذي يدعمه البنك الدولي؛ (iii) تنمية القطاع الخاص في المبادرة الزراعية التي تدعمها الوكالة الألمانية للتعاون التقني؛ (iv) المدرسة الميدانية للمزارعين التي تشجعها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛ (v) برنامج الإرشاد في موضوع البستنة لأصحاب الحيازات الصغيرة، الذي تدعمه الوكالة اليابانية للتعاون الدولي؛ (vi) البرنامج الكيني لتنمية البستنة، الذي تدعمه وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية؛ (vii) برنامج خدمات إدارة الأعمال والتنمية الذي تدعمه وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية.

واو- المكونات وفئات النفقات

المكونات الرئيسية

17- يتكون البرنامج من أربعة مكونات، هي: (i) تحليل نظم الأسواق المحلية (3.2 في المائة من التكاليف الأساسية)؛ (ii) تعزيز المؤسسات (17.9 في المائة)؛ (iii) الاستثمارات في سلسلة قيم البستنة المحلية 63.0 في المائة؛ (iv) إدارة البرنامج (15.9 في المائة).

فئات النفقات

18- تشكل الاستثمارات 95.5 في المائة من النفقات الأساسية، وهي موزعة كما يلي: سلاسل قيم البستنة المحلية (47.8 في المائة)؛ المعدات والمواد (2 في المائة)؛ المَرْكَبات (1.9 في المائة)؛ التدريب وحلقات العمل (16.2 في المائة)؛ المساعدة التقنية الدولية (0.2 في المائة)؛ المساعدة التقنية الوطنية (8.5 في المائة)؛ الدراسات (3.6 في المائة)؛ والمنح التنافسية لدعم خطط الأعمال التجارية التي يضعها فقراء

المزارعين (11.3 في المائة). وتتألف التكاليف المتكررة من المرتبات والعلاوات (1.3 في المائة) والعمليات والصيانة (3.2 في المائة). سيتم صرف القرض على مدى سبع سنوات والمنحة على مدى ثلاث سنوات.

زاي- الإدارة، مسؤوليات التنفيذ والشراكات

شركاء التنفيذ الرئيسيون

19- وزارة الزراعة هي الوكالة الرائدة للبرنامج وستعمل أثناء التنفيذ في تعاون وثيق مع وزارة الطرق والأشغال العامة، ووزارة الحكم المحلي. وستبرم وزارة الزراعة، عند اللزوم وحسب الحاجة، عقوداً أو تدخل في شراكات مع دائرة تفتيش الصحة النباتية، ومعهد كينيا للبحوث الزراعية، ومجلس مكافحة الآفات والإنتاج، وأطراف ومؤسسات في القطاع الخاص، ومنظمات غير حكومية ومجموعات مزارعين ناجحة وراسخة الأقدام.

مسؤوليات التنفيذ

20- ستُنشَأ لجنة توجيهية للبرنامج على الصعيد الوطني بغية ضمان بقاء جميع أنشطة البرنامج متسقة مع السياسات والاستراتيجيات والإجراءات الوطنية.

21- ستكون وحدة إدارة البرنامج مسؤولة عن التنسيق والتنفيذ العامَّين، وستستخدم الهياكل القائمة في المقاطعات للتخطيط والإدارة والتنسيق والإشراف. وسيُختار المتعاقدون في عملية تشترك فيها وحدة إدارة البرنامج، ومكتب الزراعة في المقاطعة، واللجنة الفرعية لأصحاب الحيازات الصغيرة العاملين في البستنة في المقاطعة. وستمنح العقود من خلال إجراءات التوريد المعمول بها في وزارة الزراعة.

دور المساعدة التقنية

22- سيقوم مقدمو الخدمات بإجراء مجموعة دراسات تحليلية أولية من بينها تحليلات لسلاسل القيم، ودراسة لتقلب الأسعار في أسواق محاصيل البستنة، وتحديد موردي المدخلات. وستركز المساعدة التقنية اللاحقة على تقديم الدعم إلى وحدة تنسيق القطاع الزراعي.

حالة اتفاقيات التنفيذ الرئيسية

23- بالإضافة إلى اتفاقية التمويل، ستُعقد مجموعة من مذكرات التفاهم والعقود أثناء حياة البرنامج، كما ورد وصفه أعلاه.

الشركاء الرئيسيون في التمويل والمبالغ التي التزموا بها

24- يبلغ مجموع تكاليف البرنامج 26.59 مليون دولار أمريكي. ستساهم الحكومة بمبلغ 1.62 مليون دولار أمريكي (6 في المائة من مجموع التكاليف). وسيساهم المستفيدون بمبلغ 1.04 مليون دولار أمريكي (4 في المائة)، نقداً أو عيناً[1].

[1]- ترد تفاصيل حسابات النفقات من الممول في تقرير التقييم.

حاء- الفوائد والمبررات الاقتصادية والمالية

الفئات الرئيسية للفوائد التي يولّدها البرنامج

25- سيكون المستفيدون الرئيسيون أسراً فقيرة صاحبة حيازات صغيرة تنتج محاصيل البستنة للسوق المحلية. وتشمل الفوائد: انخفاض تكاليف الوحدة من المدخلات وزيادة جودتها؛ وتحسين الأسعار التي يقبضها المنتجون؛ وزيادة القيمة المضافة في المزرعة. وسيستفيد العاطلون عن العمل والعاملون عمالة ناقصة، رجالاً ونساءً، أيضاً من زيادة فرص العمل في إنتاج محاصيل البستنة وتسويقها. وسيستفيد المستهلكون من رخص أسعار محاصيل البستنة وزيادة جودتها.

الجدوى الاقتصادية والمالية

26- هذا برنامج تجريبي من شأنه تحسين سبل معيشة منتجي محاصيل البستنة أصحاب الحيازات الصغيرة، ومستهلكي هذه المحاصيل بواسطة تحسينات في توريد المدخلات وتسويق المنتجات محلياً. وإن الطبيعة التجريبية للبرنامج، مقترنة بالوسائل غير المباشرة لرفع دخول الأسر ورفاهيتها، تعني أنه لا يمكن التنبُّؤ بفوائده الاقتصادية تنبُّؤاً علمياً في هذه المرحلة. غير أنه توجد إمكانية واضحة، عندما ينضج البرنامج، لأن يعود بمردودات عالية، نتيجة لأن تكلفته السنوية ستكون نحو 0.5 في المائة تقريباً من قيمة منتجات البستنة الوطنية - تسليم باب المزرعة - المُتَّجَر بها في السوق المحلية.

طاء- إدارة المعرفة والابتكار وتوسيع النطاق

ترتيبات إدارة المعرفة

27- تشمل الخصائص الرئيسية للبرنامج المشاركة في عمليات الرصد والتقييم، وتحليل سلاسل القيم تحليلاً شاملاً، وإعداد وثائق توليف السياسات. وسيتم إشراك الآخرين في المعلومات المولّدة بهذه الطريقة سنوياً في ندوات الأقسام الإدارية والمقاطعات وأصحاب المصلحة على الصعيد الوطني، ويُسترشَد بها في أعمال وضع السياسات التي تقوم بها وحدة تنسيق القطاع الزراعي.

الابتكارات الإنمائية التي سيشجعها البرنامج

28- من الابتكارات الرئيسية استخدام التحليل التشاركي لسلاسل القيم استخداماً صُمِّمَ خصّيصاً لتلبية احتياجات كل مقاطعة وكل سلعة للقيام بما يلي: ضمان الملكية؛ تحسُّن جودة التحليل الذي يقوم عليه البرنامج، بإشراك سلسلة عريضة من الجهات الفاعلة من جميع نقاط سلسلة القيم؛ توفير التدريب أثناء العمل لأصحاب المصلحة على كيفية عزل الأسباب الحقيقية لمشاكل التسويق التي يواجهونها ومعالجتها؛ وإبراز العقبات الرئيسية التي يواجهها التسويق والأضرار التي تسببها. ويتوقع من هذا النهج التشاركي في تعيين المشاكل وحلها أن يحفز موظفي المقاطعة والحكومات المحلية وغيرهم من المشاركين في سلاسل القيم أيضاً على العمل على ضمان تعيين تدخُّلات البرنامج وتنفيذها بصورة فعالة. وإن توجيه أموال القرض إلى تطوير المجموعات الموجهة نحو مشاريع التجارة الزراعية عن طريق القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، ومقدمي الخدمات من أهل المجتمع المحلي، هو أمر مبتكر بالنسبة لكينيا.

نهج توسيع النطاق

29- صُمم المشروع بشكل واضح كمشروع تجريبي يشمل 8 من المقاطعات المنتجة لسلع البستنة التي يبلغ عددها 35 مقاطعة في كينيا وسيؤدى نجاح عناصر هذا المشروع إلى احتمال اعتمادها في المقاطعات السبع والعشرين الأخرى.

ياء- المخاطر الرئيسية

المخاطر الرئيسية وتدابير تخفيف حدتها

30- يمكن التقليل من خطورة مصدر قوة الدفع في سياسة الحكومة الجديدة، المتمثلة في زيادة الاعتماد على القطاع الخاص لتقديم خدمات عمومية، إلى الحد الأدنى بتدريب موظفي الحكومة على إدارة مقدمي الخدمات واستخدامهم بصورة ناجعة. وستتم معالجة النقص الراهن في التعاون بين الوزارات عن طريق ضمان مشاركة كل الوزارات المعنية في التخطيط والميزنة، ورفع مستوى الوعي والتدريب. وسيتم تشجيع السلطات المحلية على اعتبار الأسواق المادية أدوات هامة في سلاسل قيم السلع. وكذلك من شأن إشراك السلطات المحلية في تقديم معلومات عن الأسواق أن يزيد معرفتها بالسوق. وإن تحليلات سلاسل القيم ستؤدي إلى اقتراح تدابير للقضاء على الاحتكارات القائمة، بينما سيتم دعم التجار على نحو يؤدي بصراحةٍ إلى زيادة التنافس وضمان حصول المنتجين والمستهلكين على الفوائد بدلاً من ذهابها إلى المجموعات الاحتكارية.

التصنيف البيئي

31- عملاً بالإجراءات البيئية للصندوق، صُنِّفَ البرنامج في الفئة باء، بمعنى أنَّه من المستبعد أن يكون له أي أثر سلبي ملموس على البيئة. لذلك لا يلزم إجراء تقييم بيئي كامل للبرنامج.

كاف- الاستدامة

32- من شأن دعم التطور الطبيعي لسلاسل التسويق أن يضمن استدامة التحسينات التي تولَّدت بعد أن ينتهي دعم الصندوق للبرنامج. وإن التنفيذ بواسطة نظم حكومية ثابتة لكنها معززة والنهج المستند إلى المجتمع المحلي لتحسين إمكانيات الوصول إلى البنى التحتية، سيضمنان استمرار دعم الأنشطة وإدارتها بعد إنجاز البرنامج. وابتداءً من السنة الثالثة من سنوات البرنامج، ستبدأ وحدة إدارة البرنامج في التحوُّل تدريجياً من العمل المباشر في التخطيط والميزنة والتنفيذ إلى الرصد والإشراف ومراجعة الدروس المستفادة، وبذلك تضمن تَوَلِّيَ الحكومةِ الإدارةَ الكاملة للبرنامج بنهاية السنة السابعة. ومن شأن تعزيز مجموعات المزارعين والتجار القائمة والمنشأة حديثاً أن يكون جزءاً لا يتجزأ من البرنامج لكي تتمكن من العمل باستقلال باعتبارها كيانات قادرة على البقاء تجارياً.

ثانياً- الوثائق القانونية والسند القانوني

33- تشكل اتفاقيةُ التمويل بين جمهورية كينيا والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم التمويل المقترح للمقترض. وترد رفق هذه الوثيقة الضمانات الهامة المدرجة في الاتفاقية المتفاوض بشأنها، باعتبارها الملحق.

34- جمهورية كينيا مخولة بموجب قوانينها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

35- وإني مقتنع بأن التمويل المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

ثالثا – التوصية

36- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على التمويل المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية كينيا قرضاً بعملات متنوعة تعادل قيمتها خمسة عشر مليونا وستمائة ألف وحدة حقوق سحب خاصة (000 600 15 وحدة حقوق سحب خاصة)، على أن يستحق في موعد غايته 15 يونيو/حزيران 2046، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) سنويا، وأن يخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة.

قرر كذلك: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية كينيا منحة بعملات متنوعة تعادل قيمتها ثلاثمائة وخمس وثلاثين ألف وحدة حقوق سحب خاصة (000 335 وحدة حقوق سحب خاصة)، بشروط وأحكام تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة

لينارت بوغه
رئيس الصندوق

الضمانات الهامة المدرجة في اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها

(أنجزت المفاوضات في 16 مارس/آذار 2007)

التمايز بين الجنسين

1- ستشجع حكومة جمهورية كينيا ("الحكومة") إشراك المرأة في تنظيم البرنامج وإدارته. وبالإضافة إلى ذلك، ستضمن الحكومة إدراج اعتبارات إنصاف الجنسين في جميع أنشطة البرنامج، وتشجيع تمثيل الجنسين في مجموعة المستفيدين من البرنامج، وأن تُعطى المرأة الأولوية في أنشطة بناء القدرات، وأنشطة التدريب الموجهة نحو السوق.

مكافحة الآفات

2- تلتزم الحكومة بمدونة القواعد الدولية المتعلقة بتوزيع المبيدات واستخدامها وضمان كون المبيدات المورَّدة بموجب البرنامج لا تشمل أي مبيدات صنَّفتها منظمة الصحة العالمية بأنها "خطرة للغاية" أو "خطرة جداً".

تأمين موظفي البرنامج

3- ستؤمن الحكومة الموظفين الرئيسيين في البرنامج ضد المخاطر الصحية والحوادث بقدر ما يتفق ذلك مع الممارسة المعتادة في **معاملة** الموظفين في الخدمة المدنية الوطنية.

تنمية المقاطعات

4- ستضمن الحكومة في جميع الأوقات ذات الصلة أثناء فترة تنفيذ البرنامج أن يكون في كل مقاطعة يعمل فيها البرنامج موظف مسؤول عن **تنمية** البستنة في المقاطعة أو موظف مسؤول عن تنمية الزراعة التجارية في المقاطعة.

موظفو البرنامج

5- في جميع الأوقات ذات الصلة أثناء فترة تنفيذ البرنامج، تضمن الحكومة أن تعيِّن كل الوكالات المنفذة للبرنامج، بما في ذلك وزارة الزراعة، ووزارة الطرق والأشغال العامة، ووزارة الحكم المحلي عدداً كافياً من الموظفين المؤهلين وتحتفظ بهم لتنفيذ البرنامج تنفيذاً فعّالاً.

تمثيل أصحاب الحيازات الصغيرة

6- في جميع الأوقات ذات الصلة أثناء فترة تنفيذ البرنامج، تضمن الحكومة وجود تمثيل كافٍ لمزارعي البستنة أصحاب الحيازات الصغيرة في اللجنة التوجيهية للبرنامج.

الرصد والتقييم

7- تضمن الحكومة أن تنشئ وحدة إدارة البرنامج نظاماً تشارُكياً للتخطيط والرصد والتقييم في غضون اثني عشر شهراً من تاريخ نفاذ الاتفاقية، ويتم تهذيبه حسب الاقتضاء أثناء فترة تنفيذ البرنامج. وسيقوم النظام التشارُكي للتخطيط والرصد والتقييم على النتائج التي توصلت إليها الدراسة الاستقصائية التي أُجريت على مستوى القاعدة الشعبية، مع إعادة تحديد المؤشرات بعملية تشارُكية أثناء السنة الأولى من سنوات البرنامج. وسيتم وضع أشكال موحدة لكل نشاط من أنشطة البرنامج للتمكين من المقارنة بين المقاطعات.

وسيرصد النظام التشاركي للتخطيط والرصد والتقييم: (أ) المعلومات المالية المتصلة بالبرنامج؛ (ب) التسجيل المنتظم والمنهجي للتقدم المحرز وتقديم تقارير عنه بالقياس إلى أهداف البرنامج المخططة؛ (ج) تقدير أثر أنشطة البرنامج على المجموعات التي يستهدفها البرنامج.

موظف البرنامج المسؤول

8- تضمن الحكومة أن ترشح وزارة الزراعة موظفاً مسؤولاً عن البرنامج وتعطيه صلاحيات يوافق عليها الصندوق ويتولى مسؤوليات تشمل كونه منسق وحدة إدارة البرنامج وجهة الاتصال المسؤولة عن البرنامج في الوزارة.

دعم الإدارة المالية

9- تضمن الحكومة أن يتم، على غرار المشروعات الأخرى التي يمولها الصندوق/حكومة كينيا، تعيين جهة مقدمة للخدمات على أساس تنافسي لكي تقدم مساعدة تقنية للإدارة المالية على أساس الحاجة، بغية البناء على الخطوات الإيجابية التي اتخذتها الحكومة لتحسين الانضباط المالي والإدارة المالية والمساءلة. ويهدف هذا إلى تسهيل مهمة وحدة إدارة البرنامج في تعيين احتياجات التدريب على الإدارة المالية، وتقديم احتياجات التدريب وبناء القدرات على جميع المستويات. وينصبُّ التوكيد بوجه خاص على تمكين مؤسسات الرقابة المالية، مثل لجان مراجعة الحسابات الجاري تعيينها، من ضمان استخدام الأموال المصروفة للبرنامج وإدارتها وفقاً لاتفاقية تمويل البرنامج واللوائح المالية الحكومية. وسيكون الناتج الرئيسي للمساعدة التقنية تمكين المؤسسات التي ستنفذ البرنامج من إعداد بيانات مالية محللة تحليلاً جيِّداً، وتقارير مالية دقيقة، وتعيين مختنقات الإدارة المالية حيثما ظهرت، وتيسير اتخاذ التدابير التصحيحية في الوقت المناسب وبطريقة مناسبة. وستُعِدُّ وزارة الزراعة، بالتشاور مع الصندوق، اختصاصات كأساسٍ لوضع ترتيبات تعاقُدية مع مؤسسة معينة على أساس تنافسي لتقديم المساعدة التقنية. وسيتم تعيين المؤسسة في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ نفاذ الاتفاقية. وتنعكس تكاليف هذه الخدمات في خطط العمل والميزانيات السنوية باعتبارها مخصصات معونة.

التدليس والفساد

10- ستبلغ الحكومة الصندوقَ على الفور بما تعرفه أو يتناهى إلى سمعها من ادعاءات بوقوع أو الخوف من وقوع تدليس و/أو فساد فيما يتعلق بتنفيذ البرنامج.

تعليق القرض والمنحة

11- (أ) يمكن للصندوق أن يعلق، كلّياً أو جزئياً، حق الحكومة في طلب سحب أموال من مبلغ القرض والمنحة لدى حدوث أي من الأحداث المبينة فيه أو أي من الأحداث المذكورة أدناه:

(i) عندما يقرر الصندوق، بعد التشاور مع الحكومة، أن الفوائد المادية للبرنامج لا تصل بصورة كافية إلى المجموعة المستهدفة أو أنها تفيد أشخاصاً خارج المجموعة المستهدفة على نحو يضر بأفراد المجموعة المستهدفة؛

(ii) عندما تقصِّر الحكومة عن أداء أي من التعهدات الإضافية المبينة أعلاه، ويستمر هذا التقصير دون إصلاح لمدة ثلاثين (30) يوماً، ويقرر الصندوق أن هذا التقصير كان، أو يُرَجَّحُ أن يكون، له أثر مادي ضار على البرنامج؛

(iii) عندما يخطر الصندوق الحكومة بأنه وصلته ادعاءات قابلة للتصديق بوجود ممارسات فساد أو تدليس تتعلق بالبرنامج، ولا تقوم الحكومة بالتحقيق فيها تحقيقاً مناسباً في حينه لمعالجة هذه المسائل على نحو يكون مرضياً للصندوق؛

(iv) عندما لا يكون قد تم التوريد أو لا يكون جارياً.

(ب) يعلق الصندوق، كلّياً أو جزئياً، حق الحكومة في طلب سحب مبالغ من حساب القرض و/أو حساب المنحة إذا لم يتم إجراء المراجعة المطلوبة للحسابات على نحو مُرضٍ للصندوق في غضون 12 شهراً من تاريخ تقديم التقرير المالي.

الشروط السابقة لنفاذ المفعول

12- تحدَّد الشروط التالية السابقة لنفاذ اتفاقية التمويل:

(أ) أن يكون قد تم بطريقة تنافسية تحديد هويّات مرشحين يرضى عنهم الصندوق لشغل الوظائف التالية: مدير البرنامج، ومحاسب البرنامج، وموظف التوريد؛

(ب) أن تكون وزارة الزراعة قد أنشأت وحدة إدارة البرنامج حسب الأصول ووفرت لها مكاتب كافية لإيواء موظفيها الفنيين وموظفي الدعم؛

(ج) أن تُقَدَّمَ إلى مدير البرنامج مركبتان بأربع عجلات في حالة عمل جيدة لاستخدامهما في الأنشطة السابقة للبرنامج ريثما يحصل البرنامج على مركباته؛

(د) أن تكون اللجنة التوجيهية للبرنامج قد أنشئت حسب الأصول وعقدت اجتماعاً واحداً على الأقل وحُرِّرَ له محضر؛

(هـ) أن يكون الحساب الخاص قد فُتح حسب الأصول؛

(و) أن تكون اتفاقية التمويل قد وَقَّعَت حسب الأصول، وأن يكون توقيعها وأداؤها من قبل الحكومة مأذوناً بهما ومصدَّقاً عليهما بكل الإجراءات الإدارية والحكومية اللازمة؛

(ز) أن تكون الحكومة قد قدمت إلى الصندوق رأياً قانونياً مواتياً، صادراً عن النائب العام في الحكومة أو مستشار قانوني آخر يوافق عليه الصندوق.

Key reference documents

Country reference documents

Government of Kenya (2003). Economic Recovery Strategy for Wealth and Employment Creation, Nairobi.
Government of Kenya (2005). Horticulture Division Annual Report, 2005, MoA.
Government of Kenya (2005). Quarterly Report of the Kenya Agricultural Productivity Project (KAPP), July September 2005, MoA.
Government of Kenya (2006). Impact Assessment of NALEP Phase I, MoA and MoL&FD.
Government of Kenya (2006). Annual Report 2006-2006 of the National Agriculture and Livestock Extension Programme, MoA and MoL&FD
Government of Kenya (2005). Strategy for Revitalization of Agriculture (SRA), Nairobi.
Government of Kenya (2006). National Agricultural Sector Extension Policy (NASEP) Nairobi.
Government of Kenya (2001). Second Report, Poverty in Kenya, Volume III: Welfare Indicators Atlas, Nairobi.
Government of Kenya (2003). Geographical Dimensions of Well-Being in Kenya: Where are the Poor?, Nairobi.
First Initiative (2004). Rural Finance and Agricultural Credit, Nairobi.
Kenya National Federation of Agricultural Producers, KENFAP (2004). Strategic Plan, 2004 to 2008, Nairobi.
Government of Kenya (2002). Buret District Development Plan, 2002 – 2008, Nairobi.
Government of Kenya (2002). Nandi District Development Plan, 2002 – 2008, Nairobi.
Government of Kenya (2002). Bungoma District Development Plan, 2002 – 2008, Nairobi.
Government of Kenya (2002). Kisii District Development Plan, 2002 – 2008, Nairobi.
Government of Kenya (2002). Gucha District Development Plan, 2003 – 2008, Nairobi.
Government of Kenya (2002). Nyandarua District Development Plan, 2002 – 2008, Nairobi.
Government of Kenya (2002). Embu District Development Plan, 2002 – 2008, Nairobi.
Government of Kenya (2002). Meru Central District Development Plan, 2002 – 2008, Nairobi.
Government of Kenya (2006). National Agricultural and Livestock Extension Programme, Phase II, Nairobi.

IFAD reference documents

IFAD (2005). Learning Notes for Investment:

(i) Gender, International Fund for Agricultural Development, Rome.
(ii) Community Development Funds, International Fund for Agricultural Development, Rome
(iii) Project Targeting, International Fund for Agricultural Development, Rome.
(iv) Monitoring and Evaluation, International Fund for Agricultural Development, Rome

IFAD (2002). Regional Strategy Paper for Rural Poverty Reduction in Eastern and Southern Africa (2002-2006), International Fund for Agricultural Development, Rome.
IFAD (2004). Kenya: Agricultural Marketing Review, International Fund for Agricultural Development
IFAD (2003). Kenya: Smallholder Marketing Study, International Fund for Agricultural Development
IFAD (2001). Kenya: Country Strategic and Opportunities Paper (COSOP), International Fund for Agricultural Development

Logical framework

Narrative summary	Objectively verifiable indicators	Means of verification	Assumptions
Development Goals (i) Increase incomes and reduce poverty among poor rural households and the unemployed and underemployed in medium-high potential farming areas where horticultural production is an important source of livelihood. (ii) Increase the health and welfare of Kenyans by improving the quality and increasing the quantity of horticultural produce consumed within the country.	▪ Number of households with improved household asset ownership index (i) (35 per cent with baseline of 0) ▪ Extent of child malnutrition (weight for age) in targeted households (i) (reduction in chronic malnutrition – 36 per cent in 2003, underweight 17 per cent in 2003 and wasting 6 per cent in 2003) ▪ Number of households that have improved food security (i) (45 per cent compared with baseline of 0)	▪ Government national M&E system ▪ District annual reports ▪ Baseline and impact surveys ▪ Specific evaluation studies	*For sustainability.* ▪ Political will for progressive devolution and commercialisation continues ▪ Political and economic conditions remain stable and favourable for continuation of support services ▪ Economic conditions foster continued growth of demand for horticultural produce ▪ MOA and subsidiary institutions maintain support for market-led development in the sub-sector
Programme Purposes (i) To increase (a) the output and (b) net margins per unit of land earned by resource-poor smallholders from horticultural production for the domestic market; (ii) To increase employment in the production, processing and marketing of horticultural produce; (iii) To reduce the cost to consumers and increase the quality of horticulture products consumed domestically.	▪ Non-export horticultural output (i)(a) (1.53 billion mt compared with baseline of 1.29 billion mt) ▪ Net margins from non-export horticultural production per unit of land (i)(b) (18 per cent compared with baseline of 0) ▪ Amount of paid employment in the non-export horticultural sector (ii) – (16 per cent compared with baseline of 0) ▪ Unskilled rural wage rates (ii) (KES 150 compared with baseline of KES 100) ▪ Horticultural produce retail prices and quality (iii) (price reduction of 8 per cent compared with baseline of 17 per cent and quality improvement by 12 per cent compared with baseline of 0). (Note that all the above indicators of goals and purpose can be influenced by factors not related to the programme and cannot therefore be used as measures of its success).	▪ Baseline and impact surveys ▪ Specific evaluation studies ▪ Programme monitoring registers ▪ PMU records/reports	*Outcome to Impact.* ▪ Improved marketing systems lead to lower input prices, higher farm-gate produce prices, lower retail prices and improved retail quality (i)(b) (ii) ▪ Smallholders respond to increased net margins by raising output (i)(a) ▪ The raised output leads to an increased demand for hired labour (ii)
Outputs **Component A. Domestic Market Systems Analysis** A.1 Sound analytical basis provided for targeting and prioritising programme activities.	▪ The existence of a set of reports for each district containing a sound body of input and produce market analysis that has been reviewed by stakeholders and finalised. (15 reports per district compared to a baseline of 0)	▪ Programme M&E system ▪ PMU Assessments	*Output to Outcome* ▪ The reports are indeed used as the main basis for selecting programme activities.
Component B. Institutional Strengthening 1 Informal groups of farmers and traders registered to allow them to access finance and support. 2 Existing and new groups strengthened. 3 Improvement in the ability of input marketing systems to provide good quality inputs and be a conduit for advice to horticultural smallholders. 4 Government staff trained, making them better able to provide support to input suppliers, farmers and produce traders. 5 Existing market information activities improved and the coverage of farmers widened. 6 Market power of broker cartels reduced and trade relations between smallholders and market operators strengthened. 7 Improved legal and regulatory environment for input and produce marketing.	▪ Number of informal groups registered (600 compared to baseline of 193) ▪ Amount and quality of group strengthening activities (100 per cent compared to baseline of 0) ▪ Amount and quality of input stockist strengthening activities (100 per cent compared to baseline of 0) ▪ Amount and quality of government staff training (100 per cent compared to baseline of 0) ▪ Incremental amount of good quality market information readily available to smallholders (60 per cent compared to baseline of 12 per cent) ▪ Enactment of a new Horticulture Bill (1 compared to baseline of 0) ▪ Number of cartels weakened and eliminated (70 per cent compared to baseline of 0) ▪ Improved and more accessible market information. ▪ Strengthened rural arbitration procedures for disputes relating to input supply and product marketing. (100 per cent compared to baseline of 0)	▪ Registers ▪ PMU and District Monitoring ▪ Subcomponent-specific surveying	▪ Informal groups prepared to register. ▪ No significant loss in group flexibility following registration. ▪ Cartelised brokers open to reform. ▪ Present stalemate between stakeholders on revisions to the existing draft Horticultural Bill can be broken.
Component C. Investment in Domestic Horticultural Value Chains 1 More and better post-harvest grading and packaging facilities, stores, selling points, and value-adding plant, machinery and building. 2 More efficient downstream markets for horticultural produce. 3 Improved rural access roads and paths. 4 Improved local authority markets.	▪ Numbers of, and value added by successful post-harvest investments by groups of farmers and traders (60 per cent compared to baseline of 0) ▪ Numbers of downstream markets successfully and sustainably upgraded (60 per cent compared to baseline of 0) ▪ Length of rural roads and paths significantly improved or opened up through spot repairs (230 km compared to baseline of 0) ▪ Extent and depth of improvements to local markets (30 per cent compared to baseline of 0)	• PMU and District Monitoring • Subcomponent-specific surveying	▪ Effective procedure in place and utilised for prioritising applications for grants. ▪ Broker cartels to not absorb benefits from improved markets ▪ Adequate coordination between the MoA, the MR&PW and MoLG. ▪ Local authorities prepared to see markets as more than revenue sources.
Component D. Programme Management and Coordination 1 Effective planning, management, implementation, monitoring and evaluation of programme activities	▪ Full scheduled disbursement of the IFAD loan (100 per cent compared to baseline of 0) ▪ Full scheduled disbursement of the Government contribution (100 per cent compared to baseline of 0) ▪ No. of AWPBs produced on time by districts and the PMU (100 per cent compared to baseline of 0) ▪ High ratio of actual/budgeted expenditure (95 per cent compared to baseline of 0) ▪ No. of progress reports submitted on time by districts and PMU (100 per cent compared to baseline of 0)	▪ *Programme monitoring registers* ▪ Programme accounts ▪ Minutes and reports of coordinating bodies ▪ PMU records/reports	▪ Learning systems under the programme will lead to increasingly responsive and appropriate interventions in line with need and market developments ▪ Minimal interference with programme targeting mechanisms.